المحاضرة 5. التجربة الرأسمالية للاقتصاد الجزائري 1989-1993

قراءة في الميزات والخصائص

2.خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري للفترة (1989-1993):

تميزت الفترة الممتدة مابين (1989- 1993) بمجموعة من الخصائص نذكرها في مايلي :

أ.بداية التوجه التدريجي نحو المؤسسات المالية الدولية (مرحلة جس النبض):

شهدت الفترة (1989- 1993) بداية التوجه التوجه التدريجي نحو المؤسسات الدولية من أجل البحث عن مصادر تمويلية خارجية نظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة .

أول احتكاك للاقتصاد الجزائري بصندوق النقد الدولي كان في 30 ماي 1989 ضمن برنامج تثبيت (استقرار) لمدة سنة استفادت الجزائر بموجبه من قرض قدر ب 155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حكومة قاصدي مرباح)، ثم قامت الجزائر باتصال ثاني مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج تثبيت ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 استفادت الجزائر بموجبه من قرض قدر ب 300 مليون وحدة حق سحب خاصة (حكومة مولود حمروش) ، ويجمع معظم الخبراء على أن هذا البرنامج لم يستكمل بسبب الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر في هذه المرحلة المتميزة بغياب شبه التام لمؤسسات الدولة

يمكن اعتبار الفترة (1989- 1993) احتكاك محتشم وتدريجي للاقتصاد الجزائري بصندوق النقد الدولي ، ذلك ان الجزائر لم تطبق برنامج التصحيح الهيكلي الموسع المقترن بشروط المؤسسات الدولية الا سنة 1994 والذي بدأ ببرنامج تثبيت واستقرارأولي أمتد لمدة عام من 01 ماي 1994 الى 30 أفريل 1995 كمرحلة أولى ، واستكمل ببرنامج تصحيح هيكلي امتد من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998 تاريخ المرحلة الفعلية والحقيقية لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية وفق رؤية وشروط المؤسسات النقدية الدولية .

ب. بداية تحرير قطاع الاستثمار :

أول مرحلة فعلية لبداية تحرير الاستثمار كان سنة 1993 من خلال المرسوم التشريعي (93/ 12) المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، الذي أعطى الضوء الأخضر لتحرير الاستثمار من كل القيود الادارية ، المالية ، وحتى الضريبية سواء تعلق الأمر بالاستثمار المحلي أو الأجنبي ، هذا التحرير تجسد من خلال مجموعة من الآليات :

- تكريس حرية الاستثمار المحلي والأجنبي مع احتفاظ الدولة بالقطاعات الاستراتجية
- الحق في تحويل الأرباح

- الحق في جلب اليد العاملة
- الامتيازات المالية من خلال الحق في القروض بدون فوائد
- الامتيازات الضريبية والجمركية اما بالاعفاء أو التخفيض من الضرائب
- الحق في التحكيم التجاري الدولي (التحكيم المحايد)

عملية اصلاح منظومة الاستثمار بقيت مستمرة ، حيث تم تعديل قانون الاستثمار العديد من المرات 2001(الأمر 01/ 03) ، ثم عدل سنة 2006 الأمر (06/ 08)، ثم 2016تم تعديله سنة2016 (القانون 16/ 09)، وصولا الى القانون الأخير سنة 2022 من خلال القانون 22/ 18 المتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 50، (نرجع الى مضمونه في اصلاحات الجيل الأخير للاقتصاد الجزائري) المرتكز على الأنظمة التحفيزية الخاصة بثلاث أنواع من الاستثمارات :

- القطاعات ذات الأولوية : فلاحة ، سياحة ، محروقات ومناجم ، الطاقات الجديدة والمتجددة ، اقتصاد المعرفة
- المناطق ذات الأولوية : الجنوب ، الجنوب الكبير ، الهضاب العليا ، المناطق التي تمتلك الثروات الطبيعية
- الاستثمارات المهيكلة (الدافعة للنشاط الاقتصادي): خلق الثروة ، خلق مناصب الشغل ، المناطق التي ترفع من جاذبية الاقليم

ج. بداية الاصلاحات الضريبية (الاصلاح الضريبي 1992):

شكلت سنة 1992 بداية الاصلاح الضريبي في الجزائر ضمن رؤية أولية للمشرع الضريبي تهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية للنظام الضريبي الجزائري وهي :

- تبسيط النظام الضريبي الجزائري
- اضفاء المرونة على النظام الضريبي الجزائري
- اضفاء الفعالية على النظام الضريبي الجزائري

ضمن هذه الرؤية الأولية للاصلاح الضريبي تم اعتماد بعض الضرائب الجديدة لأول مرة في النظام الضريبي الجزائري مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA) التي دخلت حيز التطبيق سنة في مارس 1992 عوضت الرسمين السابقين (الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد الاجمالي على

الخدمات (TUGP)، (TUGPS) ، كما تم اعتماد لاحقا الرسم على النشاط المهني (TAP) الذي عوض الرسمين السابقين (TAIC) ، (TANC)

أما في مجال الضرائب المباشرة فتم تأسيس ضريبة خاصة بالأشخاص الطبعيين متمثلة في الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) وضريبة خاصة بالأشخاص المعنويين متمثلة في الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ضمن رؤية تهدف الى خلق نظام جبائي يتماشى وخصوصية كل من الأشخاص الطبعيين و الشركات .

الاصلاحات الضريبية بقيت مستمرة عبر قوانين المالية السنوية وهو مانحاول التطرق اليه في الجيل الأخير من الاصلاحات الاقتصادية التي تركزت بشكل أساس على محاولة التخفيف من الضغط الضريبي (الغاء الرسم على النشاط المهني TAP في قانون المالية لسنة 2024)، والاتجاه الى الارتكاز على ثلاث نظم اخضاع ضريبية هي :

- النظام الحقيقي
- النظام الجزافي
- النظام المبسط

ج. الاصلاح النقدي والبنكي:

كانت سنة 1990 البدايات الأولى للاصلاح النقدي والبنكي في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90/ 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي حاول تكريس التأسيس لسياسة نقدية جديدة ترتكز على الخصائص النقدية التالية :

- منح البنك المركزي الاستقلالية تجاه الخزينة العمومية : حيث أصبح تمويل البنك المركزي مسقف في حدود 10٪ فقط من ايرادات الميزانية العادية للسنة السابقة ، وتستعاد هذه التسبيقات في حدود 240 يوم
- الغاء آلية التمويل التلقائي للبنوك التجارية تجاه المؤسسات العمومية : حيث كان تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية يتم بشكل تلقائي دون دراسة الجدوى العمومية لهذا التمويل ، الأمر الذي أدى تراكم ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك التجارية .

الهدف الرئيس من قانون النقد والقرض 10/90 كان يرمي الى تصحيح العلاقة المشوهة (بنوك تجارية ، بنك مركزي ، خزينة عمومية) وجعلها علاقة تقوم على أسس اقتصادية سليمة .

تم تعديل قانون النقد والقرض العديد من المرات ، منها تعديل سنة 2011 (الأمر 03/11) المتعلق بالنقد والقرض ، تعديل 2017 (قانون النقد والقرض 10/17) المؤرخ في 11 اكتوبر 2017 الذي رخص بآلية التمويل غير التقليدي ، ثم التعديل الأخير المجسد سنة 2023 من خلال القانون النقدي والمصرفي 23/ 09 الذي كرس مجموعة من التغييرات الجديدة في المشهد النقدي والمصرفي للاقتصاد الجزائري نذكر منها :

- **الشمول المالي ، توسيع التمويل ليشمل الصيرفة الاسلامية**
- **الترخيص بانشاء مكاتب الصرف**
- **انشاء لجنة الاستقرار المالي**
- **توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض**
- **توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية**
- **انشاء الدينار الرقمي**